

كفاءة المنظمات العراقية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية

(دراسة تحليلية في المنشأة العامة للزيوت النباتية)

د. فاضل عباس العامري*

المقدمة :

يشكل الانتاج الصناعي اهمية كبيرة من حجم الانتاج الوطني وخاصة الانتاج الذي يعتمد على المواد الاولية المنتجة محليا .. لذا ظهر الاهتمام بشكل واضح (في ظل ظروف الحصار الظالم المفروض على قطرنا) على تفتيق الطاقات والبحث عن بدائل لكي تستمر العملية الانتاجية وفقا لما خطط لها في تلبية حاجات الفرد والمجتمع .

لكن التبعة الاقتصادية لبعض نشاطنا وخاصة في المواد الاولية وقطع الغبار للشركات العالمية وضعنا امام تحديات كبيرة .. مما اوجب التفكير بشكل علمي وعملي في البحث عن سبل كفيلة بادارة عجلة منشأتنا .. لذا جاءت هذه الدراسة المتواضعة لتوضح اهمية الانتاج الذي يعتمد على المواد الاولية المنتجة محليا ومدى تأثر المنشأة موضوعة البحث (المنشأة العامة للزيوت النباتية) بالحصار الظالم لاسيما ان منتجات هذه المنشأة لها تماس مباشر بحاجة الفرد ولكون منتجاتها تشكل مفردات اساسية في البطاقة التموينية .

أهمية البحث :

تتجلى اهمية البحث في قدرة منشأتنا الصناعية بشكل عام والمنشأة موضوعة الدراسة بشكل خاص من الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج في زيادة كم ونوع منتجاتها في ظل ظروف ندرة واضحا الموارد المتاحة سواء اكانت مادية او بشرية والكم والنوع والوقت المناسب بسبب ظروف الحصار المفروض علينا لذا وجب على هذه المنشأة التفكير العلمي في تسخير الانتاج الزراعي ،

* استاذ مساعد/الجامعة المستنصرية

الصناعي في خدمتها ، من خلال البحث والتطوير للمواد الأولية الزراعية الداخلة في العملية الانتاجية ومحاولة دعم الانتاج الزراعي بالبذور والاسمدة والخبرات العلمية والعملية لغرض زيادة غلة الدونم الواحد حتى تستطيع المنشأة من ان تدبر عجلة الانتاج من خلال ما يوفره القطاع الزراعي من موارد تدخل في العملية الانتاجية.

هدف البحث :

كلنا نعرف بأن العملية الانتاجية تعتمد على ثلاث عناصر اساسية هي العامل والمادة الأولية والآلة بالإضافة الى العوامل الاخرى .. فإذا كان العامل العراقي فقد ابدع في شتى المجالات نجد ان هناك نقص واضح بالمواد الأولية وقطع الغيار اللازمة لعمل الماكينة . لذا فان البحث يركز على دراسة مؤشرات زيادة الانتاج من خلال توفير المواد الأولية المحلية مع تسكين عنصر المكين على اساس ان القطاع الصناعي بدأ يسد النقص في قطع الغيار الاساسية من خلال المنشآت العاملة في القطاع الصناعي .

فرضيات البحث :

بغية تحقيق هدف البحث تم اعتماد فرضية رئيسية من خلالها يمكن وضع فرضيتان ثانويتان الفرضية الرئيسية التالية :

تتأثر كمية الانتاج المحلي بالظروف الاستثنائية (الحصار الاقتصادي) ويكون هذا التأثير واضحاً اذا لم يكن هناك خطط للاعتماد على ما توفر من امكانيات ذاتية.

الفرضيات الثانوية :

1. ان اعتماد المنشآت المواد الأولية المصنوعة او المنتجة محلياً يؤدي الى زيادة الانتاج .
2. ان تطبيق الطرائق العملية في السيطرة على تلف المواد الأولية الداخلة في عملية الصنع ينعكس بصورة ايجابية على زيادة عدد الوحدات المنتجة .

طرائق جمع المعلومات :

اعتمدت الدراسة على عدة طرائق لجمع المعلومات منها :

1. المراجع العملية .
2. سجلات الشركة وتقارير الانتاج السوية والموازنات الختامية .

الطرائق الإحصائية المستخدمة :

تم استخدام عدة طرق إحصائية منها :

1. النسب المئوية ونسب النمو .
2. معامل الارتباط البسيط والمتعدد .
3. الأرقام القياسية .

أولاً : اثر الحصار على كمية الإنتاج

كلنا يعلم ان الإنتاج الزراعي الصناعي له أهمية الدقة في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . وقد تلعب دوراً هاماً في إقتصاديات الدول النامية لاعتبارات أساسية في تلبية حاجات المواطنين لهذه السلع وتسهم إسهاماً فعالاً في دعم الإقتصاد القومي .. لذا وفي ظل الحصار الإقتصادي برزت أهمية زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الصناعية خاصة تلك التي تدخل في العملية الإنتاجية للمنتجات التي تنتجها المنشأة العامة للزيوت النباتية .

والجدول التالي يمثل حجم إنتاج السلع الزراعية الصناعية التي تتعامل معها المنشأة موضوع البحث والدراسة .

جدول رقم (1)

السنة	إنتاج السلع الزراعية الصناعية لآلاف طن	نسبة النمو %
1980	265	سنة الأساس
1981	242	-8.3
1982	240	-9.5
1983	365	38
1984	281	6
1985	344	35
1986	249	-6
1987	305	15
1988	300	13
1989	258	1
1990	398	47
1991	486	83
1992	536	102

ملاحظة : مصدر الجدول وزارة الزراعة / حائرة التخطيط والمتابعة - تقارير دورية غير منشورة للفترة من 1980 - 1992 .

الجدول السابق يمثل حجم الانتاج الزراعي المستلم فعلا من قبل المنشأة العامة للزيوت النباتية حيث يظهر الجدول تذبذب حجم الانتاج للمنتجات الزراعية اذ ان هناك انخفاضا بلغ 8,3 % لعام 1981 بالمقارنة مع سنة 1980 (سنة الاساس) .. في حين نرى ان هناك تذبذب في نسب النمو للسنوات التالية ، وقد ظهر ان هناك ارتفاع بنسبة النمو بمقدار 47% عام 1990 مقارنة بعام 1980 ، ترتفع النسبة لتصل الى 83 % في عام 1991 وتصبح 102 % في عام 1992 وهذا مما يدل على الدعم اللامحدود من قبل الدولة في توجيه الفلاحين والمزارعين نحو انتاج المحاصيل الزراعية الصناعية من خلال زيادة اسعار شرائها وتوفير البذور المصدقة والمحسنّة وتوفير الاسمدة الكيماوية والمبيدات .. الا ان كمية الانتاج هذه لا تشكل نسبة كبيرة قياسا بحاجة المنشأة موضوع الدراسة التي تغطي احتياجاتها سابقا من خلال استيراد تلك المستلزمات .. ولم يتمكن الباحث من الحصول على الارقام الفعلية لحجم احتياجات المنشأة من السلع الزراعية الصناعية التي تدخل في انتاج المنتجات التي تتعامل بها المنشأة (الزيوت الصلبة والسائلة ، صوابين التواليت والمنظف السائل) وذلك لعدم توفر الاحصاءات الفعلية لكل مادة من المواد ولكن هناك جداول عن المواد المستلمة والمسلّمة الى مراكز الاستلام التابعة للمنشأة موضوع الدراسة وبشكل اجمالي ، وان الارقام الفعلية لحجم المواد المستلمة مقاسة بالالف طن هي مقارنة بالشكل كبير لما تم الحصول عليه من تغيرات وزارة الزراعة للسنوات موضوع الدراسة وكما في الجدول السابق .

ثانيا : استراتيجية الخزين واثرها على حجم الانتاج

تمثل استراتيجية الخزين اهمية كبيرة في دفع المنشآت الصناعية نحو الاستمرار في الانتاج من خلال تحديد حجم الطلبية وحجم الخزين الاستراتيجي من خلال اعتماد جملة مؤشرات رياضية في حساب معادلة حجم الطلبية الامثل وعدد مرات احداث الطلبية وحجم الخزين الاستراتيجي ، والهدف من اعتماد المؤشرات الرياضية في حساب الحجم الامثل للخزين هو عدم تأثر حجم الانتاج بالنقص الذي يحدث جراء عدم وصول الطلبية في موعدها المحدد وبالتالي يتأثر حجم الانتاج من خلال ذلك .

من خلال المقابلات التي اجريت مع المسؤولين في المنشأة موضوعة البحث تبين الى ان ادارة المنشأة تعتمد الاساليب العملية الحديثة في تحديد الحجم الامثل للطلبية .. الا ان فرض الحصار الاقتصادي الظالم على قطرنا ادى الى عدم وصول الكميات المتعاقد عليها من المواد التي تدخل في العملية الانتاجية للمنشأة علما بأن الاعتمادات المصرفية قد فتحت وحتى اشعارات من قبل المصرف (مصرف الرافدين) تؤكد استلام الشركات لهذه الاعتمادات . وان الموائد المتعاقد

عليها قد شحنت ولكن المنشأة لم تستلم تلك المواد بسبب الحضر المفروض على وصول تلك المواد وبالتالي فإن المنشأة لجأت الى الرسائل القانونية لمطالبة الشركات بالتعويضات عن الاضرار التي لحقت بالمنشأة جراء عدم التجهيز لتلك المواد مما ادى الى انخفاض حجم الإنتاج بشكل كبير.

ثالثا : انتاجية المواد واثرتها على زيادة الانتاج

للمواد اهمية كبيرة ومتميزة في العمليات الصناعية بالاضافة الى العناصر الاخرى ، وتعتبر العامل الحاسم في الانتاج وبدونها لا تكون هناك عمليات ، ودور المواد ينبع من انها تشكل الجزء الاكبر في كلفة المنتجات والتي تصل الى 80 % من الكلفة الصناعية وخاصة في الدول النامية (0' Dannel , 1952) .

وهذه النسبة تعتمد على نوع الصناعة لهذا تمثل مهمة الاستفادة القصوى من المواد التي تستخدم في الانتاج الاولوية في اغلب المنشآت الصناعية بسبب الكلفة العالمية للمواد والتي تؤثر بقيمة المنتج النهائية .

لهذا يمكن القول بأن انتاجية المواد هي عملية الانتفاع من المواد بأكبر قدر ممكن وتقليل التلف الى ادنى حد ممكن (نزار عبد يونس ، سنة 1979) .

يوضح التعريف اعلاه مفهوم انتاجية المواد والعامل المؤثر فيه ، فتقليل التلف في المواد الاولوية يعني زيادة انتاجيتها والعكس صحيح .. وترتفع انتاجية المواد الى حدها الأقصى عندما ينعقد التلف في المواد تماما (الطائي ، سنة 1984) .

ان هدف المنشآت الصناعية بالوصول الى تقليل التلف الى ادنى حد ممكن او ينعقد التلف تماما يبدو منطقيا من الناحية النظرية الا انه من الصعوبة بمكان بل من المستحيل ان نجعل كمية التلف في المواد الاولوية مساوية للصفر فلا بد من نسبة معينة للتلف الذي تستلزمه طبيعة العملية الانتاجية وهو ما نسيته بالعدم .

فالعدم هو احد انواع التلف الذي لا يمكن معالجته .. ويتم معاملته في الصناعة على انه النسبة المعيارية المتلف او مقدار التلف المسموح به والذي تعتمد نسبته على نوع الصناعة ونوع المكان وطبيعة العمليات الانتاجية ونوعية المواد الاولوية المستخدمة ونوع العمالة لذا تسعى الشركات اليابانية الى اعتماد برنامج التلف الصغرى بغية الحصول على ميزة تنافسية تميزها عن الشركات الامريكية والاوربية .

وعلى الرغم من ذلك تسعى المنشآت الصناعية الحديثة الى وضع البرامج والخطط بهدف الوصول الى التلف الصغرى في ظل الموارد المتاحة ، وعلى الرغم من عدم امكانية تحقيق هذا الهدف فان

استخدام برنامج التلف الصغرى في المنشآت الصناعية الحديثة يزود الإدارة بالوسائل الكفيلة بتخفيض التلف الى حدود الدنيا (Riggs , 1976) .

يعرف التلف بأنه قسم او جزء من المواد الأولية التي تضع او تفقد في العملية الانتاجية والتي يمكن ان تستخلص منها أي قيمة (Oleval Brown, 1975).

كما يمكن القول بأن التلف في المواد هو الخسارة في الكمية او القيمة بين مدخلات العملية الانتاجية ومخرجاتها (ابراهيم ، 1977) .

استنادا لما تقدم ونظرا لان تكاليف المواد الأولية التي تحتاجها المنشآت الصناعية تشكل الفقرة الاساسية في بعض الصناعات من اجمالي تكاليف الاتاج ، لذا فإن أي ضياع او تلف في هذه المواد ولو بنسبة قليلة سيؤدي الى انخفاض الانتاجية بصورة عامة وانتاجية المواد بصورة خاصة (عبيد القادر واخرون ، سنة 1982).

لذا فإن قياس انتاجية المواد سيعطي المؤشرات الصحيحة عن مدى الانتفاع بالمواد ومستويات التلف فيها ويمكن قياس انتاجية المواد باستخدام الصيغة التالية :

كمية او قيمة الانتاج خلال فترة زمنية معينة

إنتاجية المواد =

كمية او قيمة المواد من خلال نفس الفترة

ان المنشأة موضوع الدراسة تحتسب انتاجية المواد باستخدام مؤشر القيمة وليس مؤشر الكمية وذلك بسبب صعوبة توحيد المقاييس بين كمية الانتاج وكمية المواد المستخدمة لانتاجه وكذلك بسبب تعدد المواد المستخدمة في العمليات الانتاجية .

ونظرا لارتفاع الاسعار والاختلافات السعريّة بين المواد الأولية المستوردة من الخارج في الكثير من الحالات فإن استخدام الاسعار الجارية في حساب الانتاجية للمواد يؤدي الى عدم معرفة النمو الحقيقي في كفاءة استخدام المواد الأولية ، ولغرض تجاوز هذه الحالة يمكن استخدام الاسعار الثابتة لتحديد كفاءة استخدام المواد الأولية وفق المعادلة التالية :

قيمة الانتاج بالاسعار الثابتة لفترة معينة

انتاجية المواد بالاسعار الثابتة =

قيمة المواد المستخدمة بالاسعار الثابتة لنفس الفترة

حيث ان انتاجية المواد (بالمقارنة مع انتاجية المواد لنفس المنشأة خلال عدة سنوات) دليل على حسن استخدامها وانخفاض التلف فيها .. وعلى العكس ذلك فان انخفاض انتاجية المواد دلالة على سوء استخدامها وارتفاع نسبة التلف مما يستوجب البحث عن مناطق حدوث التلف ومسبباته لغرض معالجته .

من خلال ما تقدم نجد ان العامل المؤثر في انتاجية المواد الاولية هو عامل التلف فبأزيدته تنخفض انتاجية المواد وبانخفاضه ترتفع انتاجية المواد .. ان المنشأة موضوع الدراسة تعتمد اسلوب قياس انتاجية المواد لكافة المواد الداخلة في عمليات الانتاج ولم تعتمد مؤشرات قياس انتاجية كل منتج على حدة حيث لم تظهر انتاجية المنتج بشكل صحيح وواضح .

جدول يمثل حجم الانتاج السنوي ونسب النمو السنوية

المنتج السنة	الزيت الصلبة وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %	الزيت السائلة وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %	صوابين التواليت وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %	المنظف السائل وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %
1979	112880	سنة الأساس	4250	سنة الأساس	18952	سنة الأساس	-	-
1980	115105	2	4686	10	21398	13	-	-
1981	109852	2-	6217	46	27076	43	993	سنة الأساس
1982	140753	24	8918	110	31174	64	2148	116
1983	150287	33	8613	102	20222	60	729	26-
1984	165740	49	12963	205	27465	45	2811	183
1985	184524	63	18322	330	31586	67	3962	299
1986	164325	45	17958	322	25964	37	3558	258
1987	202251	79	33585	690	39440	108	5255	429
1988	222605	97	21029	395	42587	125	5912	995
1989	239958	113	18355	332	53605	183	6798	585
1990	184258	63	24168	469	48821	158	9341	840
1991	23808	79-	10373	744	14329	24-	6253	625
1992	7168	94-	2245	47-	11663	78-	7465	652

ملاحظة : تم اعتماد سنة (1979) سنة الأساس للزيت الصلبة والزيوت السائلة وصوابين التواليت وسنة (1981) بالنسبة للمنظف السائل وذلك لأنه يعد من المنتجات الحديثة حيث دخل السوق لأول مرة في عام (1982) .

حيث ان انتاجية المواد (بالمقارنة مع انتاجية المواد لنفس المنشأة خلال عدة سنوات) دليل على حسن استخدامها وانخفاض التلف فيها .. وعلى العكس ذلك فان انخفاض انتاجية المواد دلالة على سوء استخدامها وارتفاع نسبة التلف مما يستوجب البحث عن مناطق حدوث التلف ومسبباته لغرض معالجته .

من خلال ما تقدم نجد ان العامل المؤثر في انتاجية المواد الاولية هو عامل التلف فبأزيدته تنخفض انتاجية المواد وبانخفاضه ترتفع انتاجية المواد .. ان المنشأة موضوع الدراسة تعتمد اسلوب قياس انتاجية المواد لكافة المواد الداخلة في عمليات الانتاج ولم تعتمد مؤشرات قياس انتاجية كل منتج على حدة حيث لم تظهر انتاجية المنتج بشكل صحيح وواضح .

جدول يمثل حجم الانتاج السنوي ونسب النمو السنوية

المنتج السنة	الزيت الصلبة وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %	الزيت السائلة وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %	صوابين التواليت وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %	المنظف السائل وحدة قياس (طن)	نسبة النمو %
1979	112880	سنة الأساس	4250	سنة الأساس	18952	سنة الأساس	-	-
1980	115105	2	4686	10	21398	13	-	-
1981	109852	2-	6217	46	27076	43	993	سنة الأساس
1982	140753	24	8918	110	31174	64	2148	116
1983	150287	33	8613	102	20222	60	729	26-
1984	165740	49	12963	205	27465	45	2811	183
1985	184524	63	18322	330	31586	67	3962	299
1986	164325	45	17958	322	25964	37	3558	258
1987	202251	79	33585	690	39440	108	5255	429
1988	222605	97	21029	395	42587	125	5912	995
1989	239958	113	18355	332	53605	183	6798	585
1990	184258	63	24168	469	48821	158	9341	840
1991	23808	79-	10373	744	14329	24-	6253	625
1992	7168	94-	2245	47-	11663	78-	7465	652

ملاحظة : تم اعتماد سنة (1979) سنة الأساس للزيت الصلبة والزيوت السائلة وصوابين التواليت وسنة (1981) بالنسبة للمنظف السائل وذلك لأنه يعد من المنتجات الحديثة حيث دخل السوق لأول مرة في عام (1982) .

الزيوت الصلبة :

أكثر منتجات المنشأة تأثراً بالحصار الاقتصادي حيث أن كمية الإنتاج المتوقع لسنة 1995 في ظل ظروف الحصار (والمستندة على السلسلة الزمنية 79 - 92) لا يمثل سوى 0.043 % من المتوقع لنفس السنة في الظروف الاعتيادية قبل الحصار (المعتمدة على السلسلة الزمنية 1979 - 1989) وهذا يعود لاعتماد المواد الأولية المستوردة اعتماداً يصل إلى أكثر من 90 % ، وإن المواد الأولية المحلية تشكل 10 % فقط من مجموع المواد الأولية الداخلة في صناعة هذا المنتج .. وإذا ما رجعنا الجدول الثاني نلاحظ أن كمية الإنتاج قد انخفضت في عام 1990 بعد أربعة أشهر من الحصار عما عليه في سنة 1989 بنسبة 76.78 % وهذا يدل على عدم وجود خزين للمواد الأولية الداخلة في هذا المنتج يمكن من خلاله تمثيل الإنتاج لفترة زمنية معقولة (سنة أو أكثر) ولعدم وصول الكميات المتعاقد عليها مع الشركات المجهزة .

الزيوت السائلة :

أن تأثير الظروف الاستثنائية على هذا المنتج أقل قياساً بالمنتج السابق ولكن أيضاً هناك انخفاض يصل إلى 56.3 % لكمية الإنتاج المتوقعة لعام 1995 بالاعتماد على الفترة 1979 - 1992 عما هو بالاعتماد على 1979 - 1989 (الظروف الاعتيادية) وبسبب هذا الانخفاض يعود إلى أن القسم الأكبر من المواد الأولية (السمسم والقطن) وزهرة الشمس من المحاصيل الزراعية التي تنتج محلياً .

صوابير التواليت :

هنا التأثير أقل مما هو عليه في المنتجين السابقين حيث أن المتوقع لعام 1992 ضمن الظروف الاستثنائية يشكل 62.5 % من المتوقع لنفس السنة في الظروف الاعتيادية أي بانخفاض قدره 1.31 % والسبب يعود لوجود كميات كبيرة من المواد الأولية مخزونة لدى المنشأة وهي عبارة عن الشحومات المستوردة التي تشكل 95 % من المواد الداخلة 5 % من مواد مساعدة محلية .. حالياً إن هذا المنتج متوقف بسبب نفاذ المواد الأولية المخزونة وعدم إمكانية استيرادها .

المنظف السائل :

أقل المنتجات تأثراً بالحصار الاقتصادي حيث أن الاختلاف لا يتعدى 5 % أي إن الانخفاض المتوقع لسنة 1995 في الظروف الاعتيادية عن الظروف الاستثنائية لا يتعدى النسبة أعلاه .. هذا

يعود للاعتماد على المواد الأولية المحلية في صناعة هذه المادة بنسبة 70% و 30% على المواد المستوردة كان قد احتفظ بخزين كاف منها .

2. تحليل الانحدار باستخدام الحاسب الالكتروني :
تم الاعتماد على تحليل الانحدار من اجل العلاقة بين تطور كميات الانتاج والظروف الاعتيادية وكذلك الظروف الاستثنائية .. وتم التوصل للنتائج التالية :

أ. الظروف الاعتيادية (السلسلة 79 - 89) :

الجدول التالي يوضح العلاقة بين تطور كمية الانتاج والفترة الزمنية

نوع المنتج	قيمة الارتباط	قيمة R^2
الزيوت الصلبة	0.845	70
الزيوت السائلة	0.842	70.93
صوابين التواليت	0.964	93.1
المنظف السائل	0.965	93.3

خروجاً من الجدول اعلاه يمكن القول ان هناك علاقة قوية بين كميات الانتاج والفترة الزمنية وعلى مستوى جميع المنتجات ، وهذه العلاقة هي ميل موجب يوضح تطور كميات الانتاج بمرور الزمن وباستخدام مقياس R^2 . نرى بأن كمية الانتاج (المتغير المتعدد) متأثر بنسب متفاوتة بالفترة الزمنية (بالمتغير المستقل) ولكن اقلها (بالمنظف السائل) 93.3 واكثرها بالزيوت الصلبة 70 .

ب. الظروف الاستثنائية (الحصار الاقتصادي 79 - 92) :

الجدول التالي يوضح العلاقة بين تطور الانتاج والفترة الزمنية بعد ادخال السنوات التي اثر فيها الحصار الاقتصادي على القطر :

نوع المنتج	قيمة الارتباط	قيمة R^2
الزيوت الصلبة	0.076	90
الزيوت السائلة	0.398	15.91
صوابين التواليت	0.295	5.53
المنظف السائل	0.945	89.37

خروجاً من الجدول أعلاه إذا ما استثنينا المنظف السائل فإن قيمة معامل الارتباط بين كمية الإنتاج والفترة الزمنية ضمن هذه السلسلة المتأثرة بالحصار الاقتصادي نلاحظ بأن هناك انخفاضاً كبيراً في قيمة معامل الارتباط الذي يدل على ضعف العلاقة ، تظهر اشدها في الزيوت الصلبة ثم الصابون فالزيوت السائلة أما المنظف السائل فإن العلاقة اضعف في هذه الفترة الزمنية عن الفترة السابقة .

بإستخدام مقياس R^2 نلاحظ بأن المتغير المعتمد (كمية الإنتاج) تأثر بشكل كبير جداً بالمتغير المستقل (الفترة الزمنية) ، لذا نرى بأن جميع قيم R^2 قد انخفضت حيث شكلت انخفاض نسبة منتج الصوابين 5.53 بالمقياس بنسبة 15.91 للزيوت السائلة ، وحيث شكلت نسبة المنظف السائل أقل نسبة حيث بلغت 89.37 وهذه النسبة تشير الى ضعف تأثير المتغير المستقل (الفترة الزمنية في الظروف الاستثنائية) على هذا المنتج . في حين كان تأثير المتغير المستقل (الفترة الزمنية) كبيراً على المنتجات الأخرى وهذا مما يؤكد صحة فرضية البحث الأساسية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

من خلال الدراسة السابقة يمكن ان نتوصل الى الاستنتاج العام للبحث وهو ان كمية الإنتاج المحلي قد تأثرت بشكل كبير جداً نتيجة للظروف الاستثنائية (الحصار الاقتصادي) وان هذا الاستنتاج العام يمكن ان يوصل الى الاستنتاجات التالية :

1. الاعتماد المطلق لبعض منتجات المنشأة على ما مستورد من خارج من مواد أولية اثر بشكل كبير على كمية الإنتاج التي انخفضت بشكل حاد بعد الحصار الاقتصادي وقبل العدوان الثلاثيني الغاشم .

2. بالرغم من وجود سياسة تخزين واضحة الا ان المنشأة موضوع الدراسة لم تستعد الى مواجهة الظروف الاستثنائية وذلك لان بؤادر العدوان على العراق لاح في الافق بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية .
3. المنتجات المعتمدة على المواد الاولية المحلية تأثرت بالحصار بشكل قليل جدا (المنظف السائل) ويمكن القول بأن تأثيره محدود جدا اعلى هذا النوع من المنتجات .
4. عدم وجود تنسيق كامل بين القطاع الصناعي والزراعي من اجل قيام القطاع الزراعي بتوفير المواد الاولية والمستلزمات اللازمة للإنتاج الصناعي وهذا يعتبر من العوامل المهمة التي ساهمت مع الحصار في انخفاض كميات الإنتاج او توقفها في بعض المنتجات .

التوصيات :

- في ضوء ما توصلت اليه الدراسات من استنتاجات يمكن ان نضع التوصيات التالية :
1. على المنشأة التفكير العلمي والعملي بالاعتماد على المواد الاولية المحلية وتحاول تكييف انتاجها على ضوء ما تتوفر من مواد اولية محلية وخاصة ان هذه المنشأة من اقدم منشآت العراق الصناعية وعدم الاعتماد على الاسواق الخارجية في توفير المواد الاولية اللازمة لصناعتها .
 2. وضع الخطط اللازمة بالاستعانة بمراكز البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث الاخرى من اجل البحث عن مواد اولية محلية يمكن ان تحل محل المواد الاولية المستوردة .
 3. اعتماد اساليب وخطط استراتيجية التخزين بشكل يكفل استمرارية الإنتاج لفترة زمنية محددة وذلك لمجاراة كل الظروف الاستثنائية .
 4. ضرورة ايجاد السبل اللازمة لتنسيق مع القطاع الزراعي من اجل ان يوفر المواد الاولية اللازمة للصناعات المحلية عن طريق اعطاء الجداول لانواع وكميات المواد الزراعية اللازم ان يوفرها هذا القطاع الصناعي وان تكون هناك دراسات ولجان متخصصة تتولى الاشراف والتنفيذ من اجل فك التبعية الاقتصادية لمنشأتها الصناعية عن طريق الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على كافة القطاعات الاخرى .

المصادر :

1. وزارة الزراعة - دائرة التخطيط والمتابعة - تقارير دورية غير منشورة للفترة (1980 - 1992) .
2. المنشأة العامة للزيوت النباتية - جداول الانتاج الفعلي والانتاج المخطط .
3. المنشأة العامة للزيوت النباتية - سجلات دائرة الاحصاء .

المصادر العربية :

4. يونس ، نزار عبد ، انظمة المعلومات والتقارير حول التلف (بغداد ، المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ، 1979) .
5. الطائي ، سعدون عباس عفتان ، انتاجية المواد في المنشأة العامة للخياطة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، كانون الثاني 1984 .
6. ابراهيم ، اكوب وكران ، السيطرة على التلف في صناعة الالبسة الجاهزة (بغداد المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري) مجلة التنمية الادارية ، العدد السابع ، نيسان 1977 .
7. عبد القادر ، رباب واخرون ، تلف المواد في صناعة الغزل والنسيج ، دراسة وصفية المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ، بغداد ، حزيران 1982 .

المصادر الاجنبية :

8. O' Dannel , Paull . P , Production Control (New York Prentice- hall , Inc , 1952)
9. Riggs , J.L. , Production Systems : Planning , Analysis and control , new york , Jhon Wiley and Sons , Inc , 1976 .
10. Oler , L.W.J. , and Brown , J.L. , Cost Accounting and costing method , london , Richard Clay Ltd . , 13 th ed . 1975.